العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الدولة العراقية وتحولات النفوذ السياسي قراءة في تفاعلات الفوضى المُدارة والقوة الناعمة

م. م. منير هادي حسين
جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب
الايميل:muneer.hussein.ims@atu.edu.iq

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة تحولات السلطة وشرعيتها السياسية التي لم تعد مفهومًا ثابتًا أو معطىً قانونيًا يُكتسب مرة واحدة، بل أضحت عملية ديناميكية متجددة تتشكل عبر تفاعل مستمر بين بنية السلطة وتحولات المجتمع وانطلاقًا من التأصيل النظري لمفهوم الشرعية كما صاغه ماكس فيبر ، إذ تبين أن الأنماط التقليدية للشرعية (التقليدية، الكاريزمية، القانونية-العقلانية) لم تعد كافية لتفسير واقع النظم السياسية المعاصرة، بروز بعدٍ شعبي متغير يرتبط بالإدراك الجمعي للأداء السياسي ومدى فاعليته في الاستجابة لتوقعات المواطنين.كما تظهر هذه الدراسة أن إدارة الفوضى تمثل آلية مركزية في إعادة إنتاج الشرعية أو تقويضها؛ إذ تتحول الى في الأزمات الى بيئة خلاقة لتحول جديد مدرك وهذا الادراك يعد الحد الحاسم لقدرة الدولة على الاحتواء، وإعادة ترتيب الأولويات، وصياغة خطاب يحقق الطمأنينة المجتمعية. فكلما اتسمت إدارة الاضطرابات بالكفاءة والشفافية، تعززت الثقة العامة واستقر البناء الشرعي، بينما يؤدي التخبط أو الإخفاق إلى تآكل تدريجي في الرصيد الرمزي والسياسي للنظام فضلا عن ذلك أن المزاج الشعبي لم يعد عنصرًا تابعًا، بل أصبح فاعلًا مؤثرًا في معادلة الشرعية، خاصة في ظل التحولات التي طرأت على الفضاء العراقي العام فقد أسهمت البيئة الرقمية في تسريع تشكل الرأي العام وتكثيف مظاهر الاستقطاب، الامر الذي جعل الشرعية أكثر حساسية للتقلبات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تحولات الشرعية السياسية تمثل مخرجات مباشرة للتفاعل الجدلي بين إدارة الفوضى وديناميات المزاج الشعبي؛ فهي ليست نتيجة عامل أحادي، بل حصيلة معادلة مركبة تتداخل فيها الكفاءة المؤسسية مع الإدراك المجتمعي. وعليه، فإن استدامة الشرعية في السياقات المعاصرة تقتضي تبني نمط حكم قادر على إدارة الأزمات بفاعلية، مع المحافظة على قنوات تواصل مفتوحة تعزز الثقة وتستجيب لتحولات الوعي الجمعي.

الكلمات المفتاحية : التأثير المؤسسي الخطابي ، الاستجابة المجتمعية ، التحولات السياسية القيمية ، أنماط التلقي ، ديموغرافيا المزاج الشعبي.

The Iraqi State and the Transformations of Political Influence: A Study of the Dynamics of Managed Chaos and Soft Power

Munir Hadi Hussein

Abstract :

This study aims to examine how political legitimacy is no longer a fixed concept or a legal endowment acquired once and for all, but rather a dynamic and renewable process shaped through continuous interaction between the structure of authority and societal transformations. Drawing on the theoretical foundations of legitimacy as articulated by Max Weber, the study demonstrates that the traditional types of legitimacy (traditional, charismatic, and legal-rational) are no longer sufficient to explain the reality of contemporary political systems, particularly in light of the

emergence of a shifting popular dimension linked to the collective perception of political performance and its effectiveness in meeting citizens' expectations. The analysis further reveals that the management of disorder constitutes a central mechanism in either reproducing or undermining legitimacy. Crises become decisive tests of the state's capacity to contain instability, reorder priorities, and articulate a discourse that reassures society. Effective and transparent management of disturbances enhances public trust and stabilizes the structure of legitimacy, whereas mismanagement or failure leads to the gradual erosion of the regime's symbolic and political capital. Moreover, the study highlights that public mood is no longer a subordinate element but has become an influential actor in the equation of legitimacy, especially in light of transformations in the public sphere. The digital environment has accelerated the formation of public opinion and intensified patterns of polarization, rendering legitimacy more sensitive to social, economic, and media fluctuations Accordingly, the transformations of political legitimacy can be understood as direct outcomes of the dialectical interaction between the management of disorder and the dynamics of public mood. They are not the result of a single factor, but rather the product of a complex equation in which institutional efficiency intersects with societal perception. Therefore, sustaining legitimacy in contemporary contexts requires adopting a governance model capable of effectively managing crises while maintaining open channels of communication that foster trust and respond to shifts in collective consciousness.

Keywords: Institutional discursive influence, societal response, value-based political transformations, reception patterns, and the demography of public mood.

المقدمة

في قلب الشرق الأوسط تتحركُ الدولة العراقية بين قوى متصارعةٍ ومحاورٍ إقليميةٍ ودولية، لتشكّل معادلة معقّدة من النفوذ والتداخلات والتوازنات الهشّة. العراق، بوصف العراق بموقعه الاستراتيجي وجذوره الضاربة في القدم وطوائفه المتنوعة، لم يعد مجرد مساحة جغرافية، بل ساحة حيوية لصياغة نماذج القوة بصيغٍ جديدة؛ تتقاطع فيها استراتيجيات ضبط الفوضى وتوظيفها مع أدوات القوة الناعمة في إعادة ترتيب المشهد السياسي ، إن قراءة تطوّر النفوذ السياسي داخل العراق لا تقتصر على حسابات الدولة وحدها، بل تمتد إلى شبكة من الفاعلين الداخليين والخارجيين الذين يسعون عن طريق آليات مرنة وغير مباشرة إلى تحقيق أهدافهم، مستفيدين من هشاشة مؤسسات الدولة وتحوّلات خطاب الهوية والمجتمع، في هذا السياق، تصبح (الفوضى المدارة) ليست مجرد حالة طارئة، بل أسلوباً في ممارسة النفوذ والتحكم في ديناميات السياسة، وفي المقابل تظهر القوة الناعمة كأداة ذات تأثير طويل الأمد تتجاوز الحدود التقليدية للقوة العسكرية أو السياسية إذ تسلّط هذه الدراسة الضوء على كيفية تعايش الدولة العراقية مع هذه القوى المتعدّدة، وكيف تساهم هذه التفاعلات في إعادة تشكيل بنى السلطة، وتحديد معالم السيادة الوطنية في ظل شروط معقّدة تتراوح بين إكراهات الداخل وضغوط الخارج كان نتيجتها تحولات سياسية جوهرية في مدة زمنية امتدت منذ بداية عام (2003) متمثلة بسقوط النظام العراقي ووضع هيكلية أخرى لإدارة الدولة بوساطة مجلس

الحكم من قبل دولتين (بريطانيا ، وامريكا) وهذا التغير قاد الدولة العراقية نحو التغير الجامح عام (2005) إذ بدأت الدولة تفرض سيطرتها على الإعلامي الرسمي وغير الرسمي وقيام خط مضاد له متمثل بإعلام مضاد للحراك الناتج عن التحول الأول ولهذا ومن هذا المنطلق تتجه هذه الدراسة لتكشف الدور الرئيسي الذي تخلفه التحولات السياسية في بناء الدولة العراقية ومن ثم الوقوف على دور الشبكات الاجتماعية المتنامية التي تؤسس الرأي العام الداعم لهذه التحولات بوصف هذه الشبكات تجسد قوة الضغط التي توجه السياسات .

أولا : إشكالية الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول فهم طبيعة المسار السياسي العراقي بعد عام 2003، وتحليل ما إذا كانت التحولات التي شهدها البلد نتاج ديناميات داخلية طبيعية لعملية انتقال ديمقراطي، أم نتيجة استراتيجيات خارجية اعتمدت أدوات الفوضى المُدارة وإعادة تشكيل المجال السياسي بوساطة القوة الناعمة وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين و تأثير التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، الذي ادخل العراق مرحلة إعادة بناء الدولة في ظل فراغ أمني ومؤسساتي عميق. هذا الواقع أفرز حالة من التداخل بين العنف الطائفي، وصعود الفاعلين غير الدولتيين من 2006 الى 2011، إذ اتسمت هذه المدة بخطاب اعلامي متوتر وتحريضي كان له الأثر السياسي الملموس في تعزيز الاستقطاب الطائفي (السياسي) وتحوله الى أداة تعبئة سياسية للأحزاب والانتخابات والولاءات السياسية إضافة الى التدخلات الإقليمية والدولية، ما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الحالة تمثل فوضى غير مقصودة رافقت انهيار النظام، أم أنها شكل من أشكال (الفوضى المُدارة) التي تُستخدم كأداة لإعادة ترتيب البنية السياسية بما يخدم توازنات معينة ومنها تطرح هذه الدراسة الإشكالية الاتية :

١. ما طبيعة العلاقة بين انهيار الدولة المركزية وصعود الهويات الفرعية في العراق؟
٢. هل أسهمت التدخلات الدولية والإقليمية في ترسيخ حالة عدم الاستقرار أم في إعادة إنتاج نظام سياسي جديد أكثر اعتمادًا على التوازنات الخارجية؟
٣. كيف استُخدمت أدوات القوة الناعمة (الدعم المدني، الإعلام، المساعدات، التأثير الثقافي) في توجيه المسار السياسي العراقي؟
٤. هل تمثل الفوضى في العراق مرحلة انتقالية مؤقتة أم نمطًا بنيويًا في إدارة النظام السياسي؟
٥. هل صعود ما يسمى بالأعلام الرقمي وتأثيره على المشاركين في النقاش السياسي وهل شكل رأي عام أكثر تأثيرا ؟

ثانيا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تكتفي بوصف التحولات السياسية في العراق، بل تحلل أبعادها العميقة، وتفكك العلاقة بين أدوات الهيمنة غير المباشرة وبناء الدولة، مما يجعلها ذات قيمة علمية ومنهجية وعملية في آنٍ واحد.

ثالثا : اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003، وبيان ما إذا كانت تمثل انتقالًا ديمقراطيًا حقيقيًا أم انعكاسًا لاستراتيجية تقوم على إدارة الفوضى تسعى هذه الدراسة إلى تفسير دور التدخل الخارجي، خصوصًا بعد سقوط نظام صدام حسين، في إعادة تشكيل بنية الدولة والنظام

السياسي.وتركّز على دراسة تأثير أدوات القوة الناعمة في توجيه العملية السياسية وصياغة التوازنات الداخلية عن طريق ما يسمى الجاذبية البصرية التي تعتمد وخاصة حديثا على مظهر المقدم والمقدمة وأسلوب اللباس ولغة الجسد ونبرة الصوت كل هذا يساعد على خلق توتر سياسي وبالتالي تصبح الشخصية الإعلامية أداة او علامة في أي تحول سياسي يعيد صياغة وقيادة التحول الجديد تحت صدى صوته .

رابعاً: المنهجية

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق وصف تطور التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003 ورصد أبرز مظاهرها البنيوية والمؤسساتية كما يقوم بتحليل هذه المعطيات تفسيرياً لبيان العلاقة بين الفوضى المُدارة وأدوات القوة الناعمة في إعادة تشكيل النظام السياسي .

خامساً : تقسيم الدراسة

انقسمت هذه الدراسة الى مبحثين جاء أولها تحت عنوان: الفوضى المُدارة والقوة الناعمة – آليات إعادة تشكيل النفوذ السياسي و ركزنا فيه على الإطار المفاهيمي لكلٍ من الفوضى المُدارة والقوة الناعمة، مع تحليل الكيفية التي استُخدمت بها هذه الأدوات في إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ودراسة تفاعل العوامل الداخلية مع التأثيرات الخارجية في تشكيل بنية السلطة فيما جاء المبحث الثاني بعنوان : ديموغرافيا المزاج الشعبي – محددات الاستجابة المجتمعية لتحولات النفوذ و يركز أيضا على تحليل البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع العراقي، ودراسة أثر الانتماءات الطائفية والإثنية والجيلية والاقتصادية في تشكيل المواقف من التحولات السياسية، مع بيان كيفية تفاعل الرأي العام مع أدوات التأثير السياسي والإعلامي.

المبحث الأول : الفوضى المُدارة والقوة الناعمة آليات إعادة تشكيل النفوذ السياسي

تُعدّ الفوضى المُدارة أحد الأنماط غير المباشرة في إعادة تشكيل النفوذ السياسي، إذ تقوم على إحداث مستوى محسوب من عدم الاستقرار يسمح بإعادة ترتيب موازين القوى دون الانزلاق إلى انهيار شامل. فهي لا تستهدف إسقاط البنى القائمة بقدر ما تسعى إلى إعادة تشكيلها عبر الضغط التدريجي، وتفكيك التحالفات، وإعادة توزيع الأدوار داخل الحقل السياسي. في هذا السياق، تتحول الأزمات الاقتصادية أو الأمنية أو المؤسسية إلى أدوات لإعادة إنتاج الشرعية أو سحبها، تبعًا لقدرة الفاعلين على التحكم بإيقاع الحدث وتفسيره غير أن الفوضى المُدارة لا تعمل بمعزل عن القوة الناعمة؛ فالأخيرة تمثل الذراع الإدراكية والثقافية لإعادة هندسة المجال السياسي. فإذا كانت الفوضى تُربك البنية، فإن القوة الناعمة تُعيد تأطير معنى هذا الارتباك داخل الوعي الجمعي. ويتم ذلك عن طريق توظيف الإعلام، والخطاب الديني أو الوطني، والتعليم، والمنصات الرقمية، وصناعة الرموز السياسية. وبهذه الآليات، لا يُفرض النفوذ بالقوة الصلبة، بل يُغرس عبر الإقناع التدريجي وصناعة القبول تكمن فعالية هذا التداخل في قدرته على نقل الصراع من المجال العسكري أو الأمني إلى المجال الرمزي والمعرفي. فبدل أن يكون النفوذ قائمًا على السيطرة المباشرة، يصبح قائمًا على توجيه الإدراك العام نحو تفسير معيّن للأحداث وهنا تتجلى إعادة تشكيل النفوذ السياسي بوصفها عملية مزدوجة: ضغط بنيوي عبر إدارة الفوضى، وإعادة تشكيل ذهني عبر أدوات التأثير الناعم كما أن هذه الآليات تتيح للفاعلين السياسيين مرونة عالية في التراجع أو التقدم وفق تغير السياق، دون تحمّل كلفة المواجهة الصريحة. فالفوضى المدارة تُبقي المجال مفتوحًا لإعادة التموضع، بينما توفّر القوة الناعمة غطاءً شرعيًا أو أخلاقيًا لهذا التموضع. وبهذا المعنى، فإن إعادة تشكيل النفوذ السياسي لم تعد تعتمد على احتكار القوة، بل على إدارة التعقيد، والتحكم بالسرديات التي تفسر التحولات السياسية من منظور حماية الطائفة أو

تعزيز نفوذها واستخدام الخطاب الطائفي كأداة للتعبئة وكسب الدعم الشعبي ، وتوجيه الإدراك الجمعي ضمن بيئة تتسم بالتعددية والهشاشة في آنٍ واحد .

المطلب الأول : الفوضى المدارة والقوة الناعمة

من الطبيعي أن الباحث وهو يكتب ويسجل ويراقب التحولات السياسية يستطيع أن يتلمس بطريقة السهل الممتنع وهو يقف على اعتاب نشاط بشري متغير من مدة الى أخرى ولا يمكن أن نضع أيدينا على تعريف جامع مانع يحد مصطلح القوة الناعمة بحدود لان ثبات المصطلح تعني ثبات حدوده ومتغيراته على السطح السياسي ومواقفه والتي تنطلق من اطار أيديولوجي يأطرها ويساعدها على صنع اتجاهات المجتمع العراقي سواء أكانت فكرية حضارية دينية وهي بذلك ترتبط بمعامل التغير الذي يخلق المناخ الفكري والفلسفي للفكر السياسي داخل النسق السائد ولهذا نحن امام عدة تعريفات للقوة ومنها تعريف مورجان ثارو بأنها : ((سيطرة الانسان على عقول الاخرين وافعالهم[1])) وهنا يصبح موضوع القوة هو مدى القدرة على امتلاك عقول افراد المجتمع العراقي وتوجيه أفكارهم وسلوكياتهم بطريقة ناعمة محبوكة تم بوساطة السيطرة على العقل اللاواعي وتوجيهه بما يخدم مصالح الطبقة السياسية الحاكمة لهذه المرحلة او تلك مع الاخذ بفكرة أن التحول الجوهري الذي أصاب المنظومة المجتمعية هو الانتقال من نظام مركزي سلطوي على نظام اخر مفاجئ وسريع لا يقوم على دراسات جادة تدرس مدى استجابة واستعداد المجتمع العراقي على تقبل وجود بنية جديدة للمنظومة السياسية التي تقوم على الانتخاب وتعد هذه المرحلة من اخطر المراحل التي عاشها التحول السياسي في العراق وهذا يقودنا الى تعريف ستيفن روزن الذي يرى في القوة هي قابلية : ((لاعب دولي لاستخدام المصادر والموجودات والملموسات بوساطة التأثير في مخرجات الاحداث)) [2] وبالتالي هذه القوة جزء لا يتجزء من أصناف القوة على اختلافها : العسكرية الاقتصادية ، وقوة التحكم بالأفكار والآراء بوساطة الترغيب لا الترهيب والتي يراها جوزيف ناي قدرة جذب تتبع ثقافة شعب ما وسياساته ويصفها انها مشروعة في عيون الاخرين حين تمتلك قدرة على الاقناع وتظهر بصورة ناعمة ويرى أن لجوء أمريكا الى استخدام القوة الصلبة في الأسابيع الأولى من الحرب على العراق غلطة لا تغتفر كلفت القوة الناعمة الكثير رغم انها اسقطت نظاما كاملا لأن القوة المفرطة كانت ذات تأثير سلبي على القاعدة الشعبية في العراق بل ساهمت في هبوط شعبيته وحظوظه [3] ومن هنا نتوصل أن القوة الحقيقة تكمن في القدرة على الجذب والاستقطاب اللذين يؤديان إلى التراضي ويجعلان القاعدة الشعبية الجماهيرية يحترمون قيمتك ومُثلك ويفعلون ما تريده على النقيض المعاكس والمتمثل بالقوة الصلبة التي تكلف جهدا ووقتا وتخلف نتائج لا تحمد عقباها كما حصل في العراق في عام (2003) إذ أدى استخدام القوة الصلبة الى اضطراب التوازنات السياسية وتفكك البنية الإدارية وتداخل العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل ملامح التحول السياسي الجديد الذي يسهم بصورة بشن حملة شاملة وفاعلة تستخدم فيها كل الأدوات والأجهزة المتاحة للتأثير في عقول الاخرين ومشاعر الفرد العراقي المحدد بقصد تغير مواقف معينة لديه واحلال مواقف أخرى تؤدي إلى سلوك يتفق مع مصالح الطرف الذي يشن هذا التحول الناعم [4] بل تُعد الفوضى المدارة هي قوة ناعمة متأتية من : ((الاستخدام المعنى به لأي نوع من وسائل الاعلام بقصد التأثير في عقول وعواطف جماعة معينة معادية أو

---

[1] Mora genthau , Images of organization , 1985,127.

[2] ينظر: اياد خلف عمر ، استراتيجيات القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2016: 11.

[3] ينظر: جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، نقله للعربية دكتور محمد توفيق ، وقدمه دكتور عبد العزيز عبد الرحمن ،مكتبة العبيكان ، السعودية ، 2007 : 13.

[4] ينظر: ماركو ميلوش ، الحرب النفسية ، ترجمة لبيب لهيطة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة1791: 16.

جماعة محادية أو جماعات صديقة أجنبية لغرض استراتيجي أو تكتيكي معين)) [1] وبالتالي نحن امام عمليات ممنهجة مقصودة تتوخى إحداث تغير في الوعي الجمعي بطريقة تتناسب مع واهداف مستخدمها في هذا الحزب السياسي أو ذاك أو في الطائفة الفلانية أو تلك وعلى سبيل التمثيل لا الحصر فأن توجيه القوة الناعمة في إدارة الفوضى لن يتحقق دون استعراض قوة الخصم الذي يقف خلف ذاك الحزب فهو ترابط مبرمج لمجموعة من الوسائل التي هي تحت تصرف الجهات السياسية العراقية التي تمثلها وفقا لمبادئ كل طرف يعتقد أنها صحيحة تستهدف تغيير مواقف ووجهات نظر في سلوك الخصم من الحزب الآخر [2] وهنا يمكن القول أن الفوضى المدارة تنطوي تحت ما يسمى وظيفة الدولة الاتصالية بمعناها الواسع بوصفها احد وظائف الدولة العراقية المعاصرة والتي تعني أن من واجب الدولة أو السلطات الحاكمة أن تنقل للافراد العراقيين قسطا معينا من المعلومات أي خلفية من الوقائع يجب معرفتها قبل أي تحول سياسي وهدفها الرئيسي يكون خلق علاقة معنوية وفكرية ثابتة بين الدولة والفرد [3] فهو قتال معنوي يعتمد على آلية التسميم السياسي قبل أي عملية تحول تكون هنالك حملة تعنى بإعادة تشكيل القيم بالتقديم والتأخير أو بالتضخيم والتحقير لبعض القيم التي يعتمد عليها النظام الكلي للحزب الحاكم الامر الذي لابد ان يؤدي الى تغير كلي وشامل في نظام استجابة الفرد العراقي للمواقف السياسية عند الطرف المراد قهره فهو استحواذ غير مباشر لكل ما يمكن أن يؤدي الى عملية تحول سياسي جديد [4] .

المطلب الثاني : إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام السياسي

من المؤكد أن هبوطا في نوعية المجتمع العراقي واختلاف طوائفه واثنياته قد يقللان من جاذبية الطبقة السياسية ويقلل من قوتها الناعمة لأن السياسة هنا تتآكل بفعل غياب سطوة القانون وغياب السيطرة على السلاح المنفلت والمحاصصة والمحسوبية وبالتالي تصبح طبيعة النظام السائد من الأنظمة الخطرة لإنها تقوم على المحاصصة السياسية والتوازنات الداخلية والخارجية خاصة بعد إقرار الدستور العراقي عام (2005) الذي أسس لنظام اتحادي يرتكز في توزيع السلطة كالاتي :

١. رئاسة الجمهورية للمكون الكردي
٢. رئاسة الوزراء للمكون الشيعي
٣. رئاسة البرلمان للمكون السني

هذه المحاصصة التي شهدتها الدولة العراقية أظهرت على السطح السياسي الكثير من الأحزاب لدرجة صعب حينها التميز بين اسم مقترح لحزب ما وحزب اخر اخذ نفس التسمية لنفسه وهذا التشظي والتعددية لم يأت من فراغ بل جاء ردة فعل على سطوة المركزية الواحدة التي سادت لمدة ليست بالقصيرة [5] وسيادة هذا المبدأ لمدة من الزمن قد تم تبنيه للسيطرة على الأوضاع بالنظر الى التركيبة الثقافية والسياسية والعرقية التي يتمتع بها العراق مع الاشارة إلى أن تطبيق هذا المبدأ ليس من صلب التشريعات إذ لعبت الأدوار المضمرة في توزيع المناصب دورها بالارتكاز على المحاصصة التي ترى أن الحصة الأكبر في الحكومة تنبثق من ما يسمى الكتلة الأكبر التي تستمد شرعيتها في تشكيل الحكومة وهذا سبب الكثير من العراقيل بين تشكيل

---

[1] صلاح نصر الحرب النفسية ،ج1 ، ط1 ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، القاهرة : 436.
[2] ينظر : د.فخري الدباغ ، الحرب النفسية ، وزارة الثقافة والفنون ، سلسلة الموسوعة الصغيرة رقم (38) بغداد 1979: 3
[3] ينظر : د.حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، محاضرات بكلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية ، مطبعة بالرينو : 193.
[4] ينظر: حامد ربيع : الداعية الصهيونية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975: 164.
[5] ينظر: احمد عبدالله ناهي ، الإصلاح السياسي في العراق قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 54 ، 2018 : 153-154.

الحكومة وبين ما ينص عليه الدستور وهذا الخلل ينعكس على الانضباط والتضامن الحكومي [1] لأن مكنونات المحاصصة تضمر الكثير منها مصلحة الفئة الواحدة على حساب المصلحة العامة المشتركة ولا يمكن انكار ان قضايا أخرى لا تقل أهمية عما تم ذكره متمثلة في أدارة الثروات الطبيعية وتوزيع عوائدها ودور الدين في التشريع وحقوق المرأة غذ لم يتم التوصل الى اجماع بشأن هذه القضايا بين القوى السياسية والاجتماعية الممثلة في لجنة صياغة الدستور وكان على صندوق الاقتراع أن يحسم هذا الجدل بعد أن فشلة المفاوضات في حسمه وساد البلاد جو من الاحتقان السياسي الذي سببه الأول والأخير في كل تحول سياسي هو الفئوية والمحاصصاتية المفرطة [2] التي كانت نتيجة حتمة لكثرة الاضطرابات وتفجر المشكلات السياسية والاقتتال الداخلي والتدخل الخارجي بصورة مباشرو او غير مباشرة [3] فالسياسة مرتبطا ارتباطا ازليا مع المجتمعات البشرية فلا يوجد مجتمع من دون سلطة ولا سلطة من دون مجتمع [4] وهنا المجتمع بفعل سطوة المحاصصة اصبح عرضة لتعددية حزبية واسعة، ضعف الدولة المركزية، صعود الفصائل المسلحة، تأثير خارجي مزدوج (أمريكي–إيراني) خاصة في المرحلة ما بعد عام 2014 بعد داعش إذ شهدت الساحة السياسية صراعة بين منطق الدولة وبين منطق الفصائل مع ضغط شعبي يطلب الإصلاح وتوترات مستمرة نتيجة التوازنات الهشة والاعتماد في البنية الاقتصادية على النفط كمصدر دخل يمول سياسات الدولة الاقتصادية الامر الذي يودي في أن أي تجول في المشروع السياسي يعتمد في بناءه الاقتصادي مصيره الفشل والبطالة المقننة والتفكك على الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة العراقية ولا يمكن أن أساس كل تحول سياسي قد يكون من إشاعة بوصفها أسلوبا من الأساليب التي تتبعها الأحزاب للصعود للسلطة وهو أسلوب قديم كان يتبعه الآشوريين لأهمية الإشا[5]عة بوصفها أسلوبا من أساليب الحروب الناعمة في قيادة التحولات عن طريق تخصيص أفراد معينين للقيام ببث الاشاعات

المبحث الثاني : ديموغرافيا المزاج الشعبي (محددات الاستجابة المجتمعية لتحولات النفوذ) .

شهد الساحة السياسية العراقية منذ عام 2003 سلسلة من التحولات المعقدة التي أفرزت نمطًا فريدًا في تفاعل النفوذ السياسي مع المزاج الشعبي، لا يمكن اختزاله في قوالب التحليل التقليدية. لقد أصبحت المعالجات السياسية في كثير من الأحيان «هلامية»؛ أي غائمة وغير واضحة المعالم، نتيجة تراكمات مؤسساتية وسياسية واجتماعية، ما أسهم في تشكّل ديموغرافيا مزاج شعبي تفاعلت مع هذه التحولات بطريقة متعددة الطبقات، تمزج بين القبول، والرفض، والتشكّك، والتطلّع إلى بناء بدائل بعد عام 2003، قامت القوى السياسية العراقية بالاعتماد على أساليب غير مكتملة في إدارة الأزمة الوطنية والعلاقات بين المكونات، مما أحدث حالة من الجمود السياسي والتذبذب في السياسات العامة، حتى في قضايا أساسية مثل الأمن، التنمية، وتقاسم السلطة. هذا الضعف المؤسسي يعكس عدم وضوح استراتيجيات الدولة في إدارة التحولات السياسية داخل النفوذ الخارجي مع المعالجات الداخلية عزّز من حالة «الهلامية» في القرارات السياسية. فالقوى الإقليمية والدولية لم تعد تستخدم أدوات نفوذها التقليدية فقط، بل توسّعت إلى تأثيرات إعلامية واقتصادية

---

[1] ينظر: هندرين أشرف عزت نعمان ، المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد (لبنان والعراق انموذجا)، ط1، 2020 ، 352-353.

[2] ينظر: أ.د.حازم صباح ، سجى عادل إبراهيم ، معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003 ، المجلات الاكاديمية العلمية ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية : 382.

[3] ينظر: أسعد سليمان ، العراق جذور الصراعات الداخلية (د.ط) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول ، 2007: 1

[4] ينظر: جورج سابين ، تطور الفكر السياسي ، القاهرة ، دار المعارف ، 1971: 18.

[5] ينظر : فاروق ناصر الراوي ، التعبئة وأساليب القتال في الجيش الآشوري ، الجيش والسلاح ، ج2 ، س.ذ، ص : 126.

تُشكل جزءًا من المشهد السياسي العراقي، ما يجعل قراءة السياسات المتخذة غير مباشرة وغير شفافة المزاج الشعبي في العراق لا يمكن فهمه بمعزل عن تاريخه السياسي الاجتماعي الطويل؛ فقد عبّر السكان عن مستويات متفاوتة من الثقة والقلق، بل وحتى الأمل بتحسن الأوضاع. وتشير نتائج استطلاعات رأي حديثة **إلى أن** أكثر من نصف العراقيين رأوا أن البلاد تتجه في اتجاه صحيح، مقارنة بأوقات سابقة من عدم الاستقرار، رغم بقاء مخاوف من الفساد والبطالة، مما يعكس ديناميكية في المزاج الشعبي تتفاعل مع التطورات السياسية الديموغرافيا» هنا لا تعني فقط التوزيع السكاني، بل تشمل تركيب المزاج الاجتماعي المرتبط بالهوية، العمر، التعليم، والانتماءات الاجتماعية. في المجتمعات ذات التركيبة المتعددة مثل العراق، يمكن أن تتأثر اتجاهات المزاج الشعبي بقضايا مثل الأمن، الخدمات، والتمثيل السياسي بطرق معقدة تختلف من فئة إلى أخرى. ويظهر هنا دور الشبكات الاجتماعية، والأحزاب الدينية والقبلية في تشكيل مواقف جماهيرية مختلفة إن المزاج الشعبي ليس سلبيًا أو سلبيًا فقط في استجابته للسياسات، بل يمكن أن يصبح محرّكًا للنفوذ السياسي ذاته، سواء أكان ذلك عبر الانتخابات، الاحتجاجات الاجتماعية، أو الدعم الانتخابي لأحزاب جديدة. ومن الأمثلة البارزة في العراق حركة *تشرين* التي جسّدت مطلبًا شعبيًا واضحًا لإصلاح النظام السياسي ومكافحة الفساد، ما يدل على أن المزاج الشعبي يمكن أن يتحول إلى قوة تغيير فعّالة عندما يتبلور حول قضايا واضحة لهلامية تساهم في تفاقم الشعور بعدم اليقين لدى الجماهير، مما يدفع بعض الفئات إلى السخط أو السلبية السياسية، أو البحث عن بدائل غير تقليدية ..*بحسب تقارير حديثة، تغيرت أدوات النفوذ من العسكري والسياسي إلى الإعلامي والاقتصادي في العراق، مما يعقّد تعقيد القرارات* السياسية **لمزاج** الشعبي المتغير يمكن أن يفرض إعادة تشكيل الخطاب السياسي، ويجبر الفاعلين السياسيين على إعادة تقييم نماذجهم في الاستجابة للتحديات المجتمعية ويمكن تمثيل محددات التحولات السياسية في العراق في المخطط الآتي :

البيئة ما بعد 2003

فوضى مدارة - تفكك المؤسسات – فراغ أمني – تعدد مراكز القوة – انهيار الاعلام المركزي

يتقاطع مع

القوة الناعمة

اعلام – دعم سياسي – مجتمع مدني – مساعدات

الجدل السياسي – عنصر اثارة وتشويق في تقديم البرامج السياسية- الجدل السياسي

المطلب الأول : الخطاب المؤسساتي في العراق وإدارة الازمات

يمكن القول أن مصطلح إدارة الازمات مفهوم قديم في مضمونه حديث في تسميته وآلياته فهو بعيد الغور في عمق التاريخ وله جذوره الفعلية سواء اكانت ذلك على صعيد العلاقات الإنسانية بين الافراد ام على صعيد العلاقات السياسية الدولية ولا سيما في عصر توازن القوى الأوربي [1] ولم يحظ مفهوم إدارة الازمة باهتمام القاموس السياسي إلا بعد ظهور أسلحة الدمار الشامل وبعدها تطور المفهوم اخذا ابعاده العديدة في التراث الاكاديمي ومن هذا المنطلق يمكن القول أن جميع التحولات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي لم تبنى على أسس صحيحة وحلول واقعية بل كانت سياسات انتقالية تسودها الهشاشة وتتآكل كلما ازدات مدة بقاء التشكيلة السياسية وهذا مرده يعود الى أن القاعدة الجماهيرية في العراق تفتقر الى الثقافة الانتخابية القائمة على مبدا الوطن الواحد والسيادة الواحدة لهذا تسود فكرة الحزبية والفئوية وتقل نسبة السيادة والالفة الواحدة ومعها تسقط كل الرهانات الجديدة بتحول سياسي صريح يقود البلاد الى حل لكل الازمات السياسية والاقتصادية التي تواجهها وهذا يتطلب ان تمتلك الأحزاب في السنوات القادمة خطط واضحة ومدروسة قادرة على إدارة البلاد وإدارة الازمات المتتالية التي تعصف بها وهذا يجب أن يدفع الأحزاب والمكونات المشاركة في العملية السياسية الى تكوين فرق خاصة منطلقة من مستويات قرارية عليا في الدولة تبعا لخطورة التهديدات التي تواجهها البلاد فضلا عن الاضطرابات الخارجية والحروب والمناوشات بين أمريكا وايران إضافة الى المنضمات الإرهابية التي تغلغل هنا وهناك بين سوريا والعراق ، وتتخذ هذه الفرق شكلين احدهما ثابت والآخر مؤقت ، يتكون الثابت من الأشخاص الذين يحتلون مواقع القيادة بينما تهتم الوحدات القرارية المؤقتة بالتعامل مع الازمات الفورية وعند تسويتها تعود الى وضعها السابق [2] وتترافق مع الفريقين هيئات ولجان تضم جميع التخصِصات اللازمة بما في ذلك الإعلاميين الذين يمثلون لب القوة الناعمة وجوهرها في إدارة التحولات السياسية [3] الامر الذي يمكن فريق إدارة من الصياغة الدقيقة لكل قرار يتم اتخاذه ويتوقف نجاح القيام بهذه الوظائف على سمات الفريق المشتركة وتحليله بالعلم والتجربة وفن ممارسة السلطة واحترام المسؤولية فضلا عن وضوح تنظيم خطوط السلطة وانعدام المنازعات بين شاغلي الأدوار الرئيسة في الإدارة وتتباين الآراء في كيفية التعامل مع الازمات وتتخذ عدة اتجاهات أولها يميل إلى تقليص عدد افرادها مؤكدا أن إدارة الأزمة تمثل شيء مقارب لاي مهام إدارية أخرى تحتاج الى صاحب قرار واحد والا تعرضت للفشل معللا بأن التعدد يفشل الإدارة التي تحاول توجيه الازمة في الاتجاه الملائم لكل منها وهنا نحن امام إما توقف الازمة وجمودها أو تطورها الحاد بما يعرض أطرافها للخطر ويهدف هذا الاتجاه إلى تقليص المناقشات الواسعة جراء ضيق الوقت وشدة التهديد وسرية الموقف وهذه الاعتبارات لا يمكن تنفيذها دون تحديد عدد الأشخاص المشتركين ، بينما هنالك اتجاه اخر يميل إلى زيادة عدد أعضاء فريق أدارة الازمة بهدف تعميق المناقشات وضمان الوصول إلى اختيارات دقيقة ولكن ثمة انتقادات وجهت الى هذا الاتجاه منها : التباطؤ في اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته ، بينما تتطلب إدارة الازمات في التحول السياسي الفعال سرعة اتخاذ القرار والإجراءات المتعلقة به كما توصف هذه الفرق بعدم الانسجام واللاعلمية وذلك لان اسناد إدارة الى مجموعة كبيرة من الأشخاص يؤدي الى ضعف الوقت وتشعب الآراء فضلا عن شيوع الانقسامات في الراي بشكل يمنعها من اختيار البديل الأفضل ، بخاصة أن ضغط الوقت والتهديد لا يسمحان في انتشار سلطة صنع قرار الازمة فأن قلة عدد أعضاء الفرق أفضل من كثرتهم ولا سيما في

---

[1] ينظر: عباس رشدي العماري ، إدارة الازمة الدولية المعاصرة مجلة السياسة الدولية ، العدد 90 ، 1987: 231.

[2] ينظر: هاني الياس خضير الحديثي (فن عملية اتخاذ القرار السياسي) رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، 1981: 101-102.

[3] ينظر: فاضل زكي محمد ، الأزمة الدولية : دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية ، مجلة أم المعارك ، العدد 3 ، 1995 : 8-9.

الأوقات الحرجة لبداية الازمة العراقية [1] ، والاجراء العام السائد هو تولي لجنة صغيرة إدارة الأزمة بينما يقود رئيس الدولة عملية اتخاذ القرار وتوجيهها [2] بالوجهة التي تتلاءم مع مصالح الدولة التي تتخذ اختيار تحول سياسي بديل مناسب من ضمن البدائل المتاحة ووضعه موضع التنفيذ وذلك بهدف تحقيق اهداف الدولة وحماية المصالح العليا والاستقرار السياسي ويقتضي تحقيق الاستقرار السياسي اتخاذ سلسلة إجراءات طارئة تعرف بانها : ((قرارات عادية يتم صنعها في ظروف استثنائية تؤثر سلبا على ما ينبغي أن يتوافر لصنعه في ظروف عادية من بيانات كافية أو تحليل هادئ وصياغة بدائل متأنية ومفاضلة متروية بين هذه البدائل لاختيار البديل الأفضل من بينهما)) [3] وهذا يعني :

١. عمل ينماز بإرادة حقيقية تروم إلى تحول سياسي يتجه إلى محاولة معانقة (الواقع العراقي).
٢. افتراض أن المشكلة موجودة زمانيا ومكانيا ومحاولة العمل على إيجاد حلول واقعية ملموسة .
٣. أن تكون السلطة السياسية الجديدة مصرة وواضحة في تحول حقيقي من مجرد أهداف إلى واقع المشكلة .

المطلب الثاني : تحولات الشرعية السياسية ومخرجات التفاعل بين إدارة الفوضى وديناميات القوة الناعمة.

يُشار إلى أن ديناميات القوة الناعمة هي أداة من الأدوات الأساسية في الحركة السياسية لصناع القرار السياسي ، لإنها سبب فعال في تحقيق جملة وظائف تحرك النسق الثقافي للمجتمع وتوجه باتجاه توجهاتها وافكارها المعلنة وغير المعلنة وهذا بدوره يؤثر تأثيرا فاعلا في توجهات سلوك المجتمع ورسم مستقبله ولا يتم ذلك الا عن طريق مراقبة البيئة الخارجية وتفسير معاني الاحداث والتلاعب المدروس في العملية السياسية وغيرها [4] فعلى مستوى السياسة الداخلية للعراق مثلا بمقدوره ربط جميع العناصر التي يتمركز حولها الموقف التحول السياسي الداخلي والمتفاعل فيما بينه بسياج من القوة والفاعلية بينما تعتمد القوة الناعمة في السياسة الخارجية في خلق الأرضية المساعدة للتأثير في الرأي العام سواء في تبعيته لتأييد سياسة القائم بالاتصال أو تأليبه ضد الطرف المعادي والعمل على شل قدراته وتضليلها وخداعها فضلا عن أن استعمال القوة الناعمة في نقل الرسائل السياسية وتبادل الإشارات بين الدول اعطتها-ولاسيما التلفاز -وظيفة دبلوماسية باتخاذها قناة للاتصال الدبلوماسي ومثال ذلك ما أشار اليه جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا الأسبق عندما اكد قيام إدارته بالاستخدام الواسع للتلفاز في ارسال الرسائل الى القيادة السياسية في العراق وبقية دول العالم ابان احداث حرب الخليج الثانية [5] وتأخذ القوة الناعمة دورها السياسي اثناء الازمات أهمية مضاعفة لاعتبارات كثيرة من ابرزها ازدياد حاجة الجمهور لأخبار النشاط السياسي والعسكري وانعكاساته على الواقع الداخلي بهدف خلق حالة موازنة للقلق والخوف الذي ينتاب الانسان العراقي اثناء الازمات السياسية فقد اثبتت اغلب البحوث والدراسات إلى أن تأثير وسائل الاعلام يزداد في وقت تكون الازمات في اوجها وهذا ما يسمى بالحرب الباردة لأنها تطوع المتغيرات والقوى في التعامل عن طريق الدراسة المسبقة

---

[1] ينظر: فاضل زكي محمد ، الأزمة الدولية : دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مجلة أم المعارك ،العدد (3) 1995 : 9-8.

[2] ينظر: مصطفى علوي ، حرب 1973والازمة الامريكية -السوفياتية : دراسة في أدارة الازمة الدولية مجلة الفكر الاستراتيجي التطبيقية ،العدد 10 ، 1984 : 38.

[3] ينظر: عباس رشدي العمارة ، إدارة الازمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للنشر والتوزيع ، ط1، 1993 : 48-47.

[4] ينظر: نزهت محمود نفل الدليمي (الخطاب الدعائي الأمريكي الموجه للعراق :دراسة مقارنة بين مرحلتي قادسية صدام وأم المعارك) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد : معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ، 1997: 60)

[5] ينظر: جاسم محمد جابر الشيخ (الاعلام الأمريكي في أم المعارك :دراسة في أساليب التضليل الإعلامي) أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد : كلية الآداب ، قسم الاعلام ،1995 :114).

لخصائص الطرف المقابل لإجل وضع التخطيط المناسب لإدارة التحول فأن تأثيره لا يقل أهمية عن بقية أدوات القوة فهو عملي غزو فكري منظم يهدف الى خلق قناعة منطقية داخلية وخارجية تعمل على تمويه اهداف الحركة السياسية للحزب القائم بالتحركات الإعلامية وذلك بوساطة طرق مختلفة وملتوية تتعامل مع الموقف كالاقتناع (اعلام) واعلام مختلط بالدعاية والضغط والقوة والاكراه (الحرب النفسية) بوصف القوة الناعمة لا تنطلق من فراغ وفي الوقت نفسه لا يعكس تعاملا مستقلا بل اصبح هوية لكل حزب وبالتالي يندرج ضمن هيكلة الأحزاب وبنيتها الداخلية بل يمثل روحها وجوهرها فهو لا ينبع من القرار السياسي انما من الحزب السياسي الذي يحاول اضعاف الأطراف الأخرى من التحكم بزمام امورها وهذا يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات انفعالية غير دقيقة ويمكن القول أن اكثر أدوات التحرك السياسي خطورة في العصر الحديث هو الاعلام لكونه أداة جذب سياسية تسلط الضوء على احدهم فيما تعتم على الطرف الاخر من جهة أخرى وهنالك عدة متغيرات سياسية تخص تحرك القوة الناعمة [1] :

١. طبيعة التحول السياسي
٢. طبيعة العملية القرارية في هذا التحول
٣. أسلوب إدارة التحول وقيادته إعلاميا
٤. البعد الفعلي لنتائج هذا التحول السياسي.
٥. تعتمد القوة الناعمة على أداة الجاذبية البصرية التي تعتمد الجذب السياسي او الترفيه السياسي .
٦. في كل مرحلة من مراحل التحول السياسي التي عاشها العراق من سقوطه على يد الاحتلال الى الصراع الطائفي والاقتتال الداخلي ثم دخول داعش وبعدها اعلان النصر ثم ظهور الاحتجاجات الشبابية كانت القوة الناعمة المتمثلة بالاعلام المرئي والمسموع وحتى الرقمي هو الأداة الأقوى في إدارة الصراع الرئيسي ومنصة للنقاش تهدف للتحشيد الشعبي والضغط السياسي .

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث هنالك جملة من النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث :

١- أن إعادة ترتيب المشهد السياسي في العراق لا يقتصر على حسابات الداخل انما يمتد إلى شبكة من الفاعليين الداخليين والخارجيين يستهدفون تحقيق اهداف معينة عن طريق استغلال هشاشة مؤسسات الدولة وتحولات الخطاب والهوية.
٢- الفوضى المدارة ليست مجرد حالة طارئة بل يعد أسلوبا في ممارسة النفوذ والتحكم في الديناميات السياسية .
٣- القدرة على امتلاك عقول الافراد وإعادة توجيه أدراكهم .
٤- لا يمكن تحقيق تحول حقيقي أن لم تكن هنالك نية جادة وحقيقة قادرة على احتواء مواقف كل الأطراف والأحزاب والاخذ بها نحو توجه واحد يعيد ترتيب الأوراق ويعيد التوازن الاقتصادي .
٥- على امتداد التحولات السياسية منذ (2003 – 2026) كانت تتسم بأنها هلامية وغير ملموسة وغير واضحة المعالم نتيجة تراكمات مؤسساتية أسهمت في تشكيل ديموغرافيا مزاج شعبي متفاعل مع كل تحول سياسي ويمتزج رأيه بين القبول والرفض والتشكيك والتطلع الى بناء بدائل طال الحديث عنها لكنها لم تنفذ على ارض الواقع .
٦- يجب أن تمتلك القوى السياسية واضحة ومدروسة قادرة على ادراك البلاد وإدارة الازمات المتتالية التي تعصف بها .

[1] ينظر: حامد ربيع ، الحرب النفسية في الوطن العربي، 230

٧- يجب أن تكون السلطة السياسية الجديدة قادرة على وضع حلول حقيقية واقعية .
٨- يجب أن يبتعد الاعلام عن البرامج التي تقوم على الترفيه السياسي إذ يتم استخدام اعلاميين واعلاميات بوصفهم علامة تجارية لكل حزب تدير المشهد السياسية بطرق حوارية تقوم على الاستفزاز وجر النقاش الى مواضع مختلفة تقوم على الجدل وتسقيط الاخر.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١. ينظر: أسعد سليمان ، العراق جذور الصراعات الداخلية (د.ط) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول ، 2007.
٢. ينظر: جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، نقله للعربية دكتور محمد توفيق ، وقدمه دكتور عبد العزيز عبد الرحمن ،مكتبة العبيكان ، السعودية ، 2007.
٣. ينظر: جورج سابين ، تطور الفكر السياسي ، القاهرة ، دار المعارف ، 1971.
٤. صلاح نصر الحرب النفسية ،ج1 ، ط1 ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، القاهرة : 436.
٥. ينظر : فاروق ناصر الراوي ، التعبئة وأساليب القتال في الجيش الآشوري ، الجيش والسلاح ، ج2.
٦. ينظر : د.فخري الدباغ ، الحرب النفسية ، وزارة الثقافة والفنون ، سلسلة الموسوعة الصغيرة رقم (38) بغداد 1979.
٧. ينظر: ماركو ميلوش ، الحرب النفسية ، ترجمة لبيب لهيطة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة1791.
٨. ينظر : د.حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، محاضرات بكلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية ، مطبعة بالرينو.
٩. ينظر: حامد ربيع : الداعية الصهيونية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975.
١٠. ينظر: حامد ربيع ، الحرب النفسية في الوطن العربي.
١١. ينظر: عباس رشدي العمارة ، إدارة الازمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للنشر والتوزيع ، ط1، 1993.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. ينظر: اياد خلف عمر ، استراتيجيات القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2016.
٢. ينظر: جاسم محمد جابر الشيخ (الاعلام الأمريكي في أم المعارك :دراسة في أساليب التضليل الإعلامي) أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد : كلية الآداب ، قسم الاعلام ،1995).
٣. ينظر: هاني الياس خضير الحديثي (فن عملية اتخاذ القرار السياسي) رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد الدراسات القومية والاشِتراكية ، 1981.
٤. ينظر: نزهت محمود نفل الدليمي (الخطاب الدعائي الأمريكي الموجه للعراق :دراسة مقارنة بين مرحلتي قادسية صدام وأم المعارك) رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد : معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ،1997)

ثالثاً: المقالات والدوريات

١. ينظر: أحمد عبدالله ناهي ، الإصلاح السياسي في العراق قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 54 ، 2018.
٢. ينظر: أ.د.حازم صباح ، سجى عادل إبراهيم ، معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003 ، المجلات الاكاديمية العلمية ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية .
٣. ينظر: عباس رشدي العماري ، إدارة الازمة الدولية المعاصرة مجلة السياسة الدولية ، العدد 90 ، 1987.
٤. ينظر: فاضل زكي محمد ، الأزمة الدولية : دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية ، مجلة أم المعارك ، العدد 3 ، 1995.
٥. ينظر: فاضل زكي محمد ، الأزمة الدولية : (دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية) مجلة أم المعارك ،العدد (3) 1995.
٦. ينظر: مصطفى علوي ، حرب 1973والازمة الامريكية -السوفياتية : دراسة في أدارة الازمة الدولية مجلة الفكر الاستراتيجي التطبيقية ،العدد 10 ، 1984.
٧. ينظر: هندرين أشرف عزت نعمان ، المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد (لبنان والعراق انموذجا)، ط1، 2020.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Mora genthau , Images of organization , 1985,127.